الغرب يحصد نتائج غزو العراق... ودعم التنظيمات الإرهابية قوّى تنظيم القاعدة وأشعل حروباً أهلية في العراق وليبيا

فشل الاستراتيجية الأميركية... وامتلاك داعش مليارَي دولار وجيشاً مسلحاً مكّنها من تنفيذ أجندتها
نتنياهو يستعرض عضلات القوة «الإسرائيلية» بحثاً عن المخطوفين الصهاينة ويتخوف من تكرار سيناريو أسر الجندي شاليط وتحمّل المسؤولية

حسن حردان

يحصد الغرب في العراق ما زرعه أثناء احتلاله عام 2003 فقد وقف وراء دعم جماعات تكفيرية إرهابية باتت تهدد ليس فقط بهزّ استقرار الدول في المنطقة وتمزيق المجتمعات العربية وإثارة «الفوضى الخلاقة» التي روجت لها الولايات المتحدة، وإنما أيضاً بنقل هذه الفوضى والعنف الإرهابي إلى قلب الدول الغربية التي اعتقدت أنها بدعم مثل هذه التنظيمات الإرهابية في العراق ومن ثم في سورية، ستحقق أهدافها في هدم دول المنطقة وإعادة تشكيلها على أساس كيانات طائفية ومذهبية وعرقية تتحكم بتوجهها بما يعيد إنتاج هيمنتها الاستعمارية ويحقق مصلحة الكيان الصهيوني في تبرير إعلان دولته اليهودية العنصرية وتصفية القضية الفلسطينية والتسّيد على المنطقة.

بإمكان الغرب أن يثير الفوضى لكن ليس بإمكانه التحكم بها والسيطرة عليها وتحديد المآل الذي ستقود إليه. وها هي التنظيمات الإرهابية التي أنشأتها ودربتها الاستخبارات الأميركية وموّلتها الدول الخليجية بأمر أميركي لتشكل حصان طروادة يخدم مخططها المذكور آنفاً، تخرج على سيطرة أميركا وحلفائها وتتحول إلى وحش مفترس يخبط خبط عشواء ويثير الخوف والرعب والقلق في المنطقة والعالم، فتنظيم داعش التابع للقاعدة باتت له أجندته الخاصة التي بدأ بتنفيذها في العراق حيث الأرض خصبة لأجندة تتعارض بشكل صارخ مع قيم الدين الإسلامي والإنسانية، وهو ما تمثل في إقدام هذا التنظيم التكفيري والإقصائي، لكل من يخالفه في الرأي والعقيدة أو يتبع ديناً آخر، على تدمير الكنائس في مدينة الموصل وإعدام رجال الدين الذين رفضوا إعلان الولاء والطاعة لأمير داعش أبوبكر البغدادي، وكذلك الدعوة إلى الزحف إلى كربلاء للانتقام من الشيعة.

وإذا كان العراق يدفع ثمن هذه السياسات الأميركية والغربية والخليجية فإن النتيجة تؤشر إلى فشل استراتيجياتها الاستعمارية ضد الدول والمجتمعات العربية، فما يجري لا يؤدي سوى إلى إشعال حروب أهلية نرى نذرها في ليبيا والعراق حيث البيئة المواتية أمام تحقيق مشاريع قوى الإرهاب التكفيري القاعدي أمثال داعش وأنصار الشريعة، أما في سورية ففشلت لأن الدولة والشعب والجيش كانوا أقوى من الفتنة وأدواتها لأنهم محصنون بالثقافة العروبية والعقيدة القومية.

على أن فشل الإرهابيين في سورية وعودتهم إلى بلدانهم الغربية والخليجية بدأ يقلق حكام هذه الدول وبالتالي فمن الطبيعي أن تخرج الأصوات في الغرب لتقول اليوم بأن الذين عارضوا التدخل العسكري وتسليح الإرهابيين في سورية كانوا على حق لأن ذلك أسهم في تقوية تنظيمات القاعدة من جبهة النصرة وداعش الذين استفادوا من هذا الدعم حتى باتت داعش اليوم تملك جيشاً مسلحاً وثروة مالية تقدر بمليارَي دولار وسيطرة على مناطق شاسعة في العراق متصلة بشرق سورية عبر الحدود بين البلدين الأمر الذين يفسر خروجها على السيطرة وبدأ تنفيذ طموحاتها.

وهذه النتيجة للغزو الأميركي للعراق دفعت السفير البريطاني السابق لدى أميركا كرستوفر ماير إلى القول: «إن احتلال العراق وإسقاط نظام صدام حسين ربما كانا السببين الأكبر في العنف الطائفي الذي يمزق العراق»، مؤكداً: «أننا نحصد ما زرعناه عام 2003 وهذا ليس مفاجأة».

إلى ذلك فإن ما يجري في فلسطين المحتلة من عمليات عقاب جماعي واعتقال بالجملة لقيادات فلسطينية وحصار للمدن والبلدات الفلسطينية وسط تنفيذ حالة طوارئ في الجيش «الإسرائيلي» تحت ذريعة البحث عن المجندين الصهاينة الثلاثة، لا يعدو كونه استعراضاً للقوة لإخافة الشعب الفلسطيني وإرهابه في حملة «إسرئيلية» دعت إلى قتل فلسطيني كل ساعة حتى الإفراج عن المجندين، فيما يكشف ذلك عن عمق المأزق الذي باتت تواجهه حكومة رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو التي تخاف من فقدان أثر المجندين وخاطفيهم وبالتالي تكرار سيناريو أسر الجندي الصهيوني جلعاد شاليط بإجبارها مجدداً على مبادلتهم بآلاف الأسرى الفلسطينيين، وما يعنيه ذلك من ضربة قاصمة لسياسة نتنياهو الذي بات متهماً بالمسؤولية عن اندفاع الأمور في هذا الاتجاه لرفضه التزام إطلاق الدفعة الرابعة من الأسرى وتوقف المفاوضات الفلسطينية «الإسرئيلية» وجعل الفلسطينيين أمام خيار واحد وهو اللجوء المقاومة والقوة وخطف جنود للوصول إلى تحقيق مطالبهم.

«ديلي تليغراف»: نحصد ما زرعناه في العراق 2003

قالت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية إن رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير: يواجه «انتقادات واسعة لإلقائه لوم تجدد الصراع في العراق على الجيل الحالي من القادة السياسيين في المملكة المتحدة، نافياً أن يكون الغزو الأنغلوأميركي عام 2003 لإسقاط نظام الرئيس الراحل صدام حسين، سبباً في الفوضى والعنف الحالي».

وقال بلير في تصريحات لراديو بي.بي.سي أول من أمس: «إن رفض القادة السياسيين الحاليين التدخل في الحرب الأهلية في سورية خلق ظروفاً ملائمة لازدهار جماعة الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام «داعش»، التابعة لتنظيم القاعدة، في هذا البلد قبل التقدم إلى المدن الرئيسية في العراق».

وأشارت إلى أن «رئيس الوزراء السابق أصر على أن قراره بالتدخل في العراق عام 2003 لم يكن سبباً في الموجة الجديدة من سفك الدماء. ودعا إلى شن ضربات جوية أو هجمات لطائرات من دون طيار، قائلاً إن داعش تمثل تهديداً للأمن القومي البريطاني لافتاً إلى أنهم ذاهبون لجرنا في هذا، قبلنا أو أبينا».

وقالت «ديلي تليغراف»: «إن تصريحات بلير تسببت بموجة واسعة من الغضب والسخرية من قبل حلفائه السابقين والنواب الذين صوتوا ضد الضربات المقترحة على نظام الرئيس السوري بشار الأسد، العام الماضي».

ونقلت عن جون بارون، النائب الذي قاد المعارضة ضد شن هجوم على سورية قوله: «إن تحليل بلير للأزمة كان خطأ»، مضيفاً بسخرية: «العادات القديمة لا تموت بسهولة». وتابع: «إن تسليح المتمردين أو التدخل العسكري في سورية من شأنه أن يساعد الفصائل المتطرفة التي على صلة بتنظيم القاعدة. كنا على حق بعدم التدخل».

وقالت الصحيفة إن «اللورد بريسكوت، النائب السابق، سخر من تصريحات رئيسه السابق قائلاً: «هل نعود للحروب الصليبية. الأمر كله يتلخص في الدين، فهذه البلاد على مسار العودة ألف سنة إلى الوراء». وأشار السير مالكوم ريفكند، رئيس لجنة الاستخبارات البرلمانية إلى أن «بريطانيا والولايات المتحدة ليس لديهما الكثير الذي يمكن أن تفعلانه لحل الأزمة في العراق، والذي بات على نحو أعمق وأكثر تعقيداً كثيراً مما قبل».

وأكد السفير كريستوفر ماير سفير بريطانيا السابق لدى الولايات المتحدة «أن غزو العراق وإسقاط صدام حسين ربما كان السبب الأكبر في العنف الطائفي الذي يمزق العراق». وأضاف: «نحن نحصد ما زرعناه عام 2003. وهذا ليس مفاجأة، كنا نعرف أن الإطاحة بنظام صدام من شأنه أن يزعزع استقرار العراق بعد 24 عاماً من الحكم بيد من حديد».

«غارديان»: ثروة داعش تفوق مليارَي دولار

قالت صحيفة «غارديان» البريطانية: «إن عملية اعتقال في العراق كشفت عن شبكة داعش الجهادية وثروتها التي تقدر بمليارَي دولار». وأضافت: «إن ضبط 160 فلاشة كمبيوتر كشفت عن القصة السرية لداعش».

وأوضحت الصحيفة في تحقيق لمراسلها في بغداد مارتن تشلوف: «إنه قبل يومين من سقوط الموصل في يد داعش، كان القادة العراقيون يستجوبون واحداً من أكثر الرجال الذين يتمتعون بالثقة في داعش والمعروف داخل التنظيم باسم أبو حجار، وبعد أسبوعين من الاستجواب قال بحسب ما أفاد مسؤول بالاستخبارات العراقية: «أنتم لا تدركون ما فعلتم، فالموصل ستصبح جحيماً هذا الأسبوع». وتابعت «بعد ساعات عدة، قتل الرجل الذي عمل لديه أبو حجار كساع، وكان يحاول حمايته ويدعى عبد الرحمن البلاوي في مخبئه قرب الموصل. ومن منزل الرجل القتيل والأسير حصلت القوات العراقية على أكثر من 160 من فلاشات الكمبيوتر تحتوي على المعلومات الأكثر تفصيلاً عن الجماعة الإرهابية. وضم هذا الكنز أسماء وألقاب كل المقاتلين الأجانب والقادة رفيعي المستوى والشيفرات الخاصة بهم ومصادرهم داخل الوزارات وكل الحسابات الخاصة بتمويل الجماعة».

ونقلت الصحيفة عن مسؤول استخباراتي رفيع المستوى قوله: «إنهم فوجئوا واندهشوا وكذلك كان الحال بالنسبة للأميركيين، فأي منهم لم يكن على علم بهذه المعلومات من قبل. فالمسؤولون ومنهم ضباط سي آي إيه كانوا لا يزالون يفكون الشيفرات ويحللون ما ورد بهذه الفلاشات حتى كشف عن دور أبو حجار. واجتاح داعش الموصل وأغلب شمال العراق ووسطه على مدار ثلاثة أيام». وأضافت: «وقال مسؤول عراقي «إنه قبل الموصل بلغ إجمالي أصول والأموال النقدية الخاصة بداعش 875 مليون دولار، وبعد الأموال التي نهبوها من البنوك وقيمة الإمدادات العسكرية التي استولوا عليها، فربما نضيف 1.5 مليار دولار أخرى».

«لوس أنجليس تايمز»: الصراع في العراق يهدد باتساع قوس الفتنة في المنطقة

قالت صحيفة «لوس أنجليس تايمز» الأميركية: «إن تداعيات الصراع في العراق انتشرت في أنحاء صحراء شمال أفريقيا وسواحل الخليج العربي وسط مخاوف من اتساع قوس الفتنة الطائفية وتجرؤ الحركات الإسلامية المتشددة وتوسع هجرة اللاجئين». وأضافت: «أن الحركة الإسلامية السنية المتطرفة «داعش»، التي استولت على مساحات واسعة من الأراضي العراقية، وتنتقل إلى داخل مسافات بعيدة من بغداد، كشفت بشكل صارخ التصدعات في الشبكة العنكبوتية داخل الشرق الأوسط وخارجه».

وتابعت الصحيفة: «إن من أهم ملامح هذه الشبكة هي الانقسامات، التي تعود لقرون ماضية، بين السنة والشيعة، جنباً إلى جنب مع عوامل الانقسام الأخرى التي برزت في الصدارة بينما كانت الجماعة الإرهابية، التابعة لتنظيم القاعدة، تحقق انتصارات واسعة في العراق». وأشارت إلى أن «الوضع المعقد في العراق يطرح معضلة بالنسبة للسعودية التي تعتبر نفسها القوة الرئيسية في مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، لكنها في الوقت نفسه لا يمكنها قبول سيطرة متطرفي داعش. كما أن الشعور متبادل أيضاً، فالمتشددون يكرهون الملكيات في الخليج، على رغم أن كثيراً من أثرياء هذه البلدان يمولون الجماعات الإرهابية».

وقالت داليا داسا كاى، مديرة مركز سياسات الشرق الأوسط في مؤسسة راند: «إن داعش تهاجم وتكره الذين لا يتبعون إيديولوجيتها. وأن دول الخليج العربي «على حافة الهاوية»، وتشعر بالقلق من أن تثير الأحداث في العراق تمرد المتطرفين في الداخل».

«واشنطن بوست»: سيطرة داعش على تلعفر تثير شبح تعميق العنف الطائفي

تابعت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية التطورات على الساحة العراقية، وقالت: «إن سيطرة المسلحين التابعين لتنظيم داعش على بلدة أخرى في شمال العراق وهي تلعفر، قد أجبرت مئات العائلات على الهرب إلى الصحراء المحيطة مع انزلاق بلادهم في جولة جديدة من إراقة الدماء».

وأضافت الصحيفة: «إن سقوط مدينة تلعفر التي يوجد فيها مزيج من السنة والشيعة في يد داعش قد أثار شبح تعمق العنف الطائفي، وجاء مع إعلان الحكومة الأميركية عن سحب موظفيها من سفارتها في بغداد». وأوضحت: «أن هذه هي المرة الأولى منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003 التي تقوم فيها سفارة واشنطن بتخفيض عدد الموظفين بها في ظل التهديد الذي يمثله العنف، كما أن هذه الخطوة تعدّ مؤشراً على مستوى القلق من أن الاضطراب قد يصل إلى المنطقة الخضراء المنيعة، والتي يوجد بها أيضاً أعضاء من الحكومة العراقية».

ورأت «واشنطن بوست»: «أن هذا الإعلان زاد من الإحساس بأنه لا نهاية تبدو في الأفق للفوضى التي اندلعت قبل أسبوع عندما اجتاح مسلحو داعش مدينة الموصل من دون معارضة، وتقدموا سريعاً حتى أصبحوا على بعد 60 ميلاً من بغداد».

وأشارت الصحيفة إلى «بيان الخارجية الأميركية الذي قال إن الولايات المتحدة تدعم بقوة العراق وشعبه وهم يواجهون تحديات أمنية من المتطرفين المسلحين، إلا أن مستشاراً رفيع المستوى لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، قال إن الولايات المتحدة في حاجة إلى فعل المزيد لو أرادت أن يتم إنقاذ العراق. ودعا علي الموصلي إدارة أوباما إلى تقديم الدعم الجوي والطائرات من دون طيار لمحاربة المسلحين، وإلا فإن خطر الإرهاب سيفوز».

«هآرتس»: على إدارة أوباما الاعتراف بفشل استراتيجيتها العسكرية

قالت صحيفة «هآرتس الإسرائيلية» في مقال لها تحت عنوان «يجب أن يعترف أوباما بفشله في العراق»: «أن الوضع الجديد في العراق – حيث ينتشر تنظيم داعش جنباً إلى جنب مع الميليشيات السنية المحلية– يرمز إلى فشل الاستراتيجية العسكرية لإدارة أوباما على مدى السنوات الخمس والنصف الماضية». وتابعت: «استراتيجية أوباما في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وأفغانستان وباكستان، استندت على ثلاثة عناصر رئيسية – العنصر الأول في بناء الجيوش المستقلة الجديدة، العنصر الثاني هو استبدال الوحدات الكبيرة بالمركبات الجوية غير المأهولة، والاعتماد على العمل الاستخباراتي. والعنصر الثالث – «القيادة من الخلف»، كما فعلت الولايات المتحدة في ليبيا وبدرجة أقل في سورية، من خلال مساعدة الدول الأخرى التي تدعم المتمردين علناً، ولكن تلك العناصر لم تكن ناجحة بل فشلت فشلاً ذريعاً والدليل هو ما يحصل اليوم في منطقة الشرق الأوسط».

«معاريف»: حملة «إسرائيلية» تدعو إلى قتل فلسطيني كل ساعة للإفراج عن المخطوفين

ذكرت صحيفة «معاريف الإسرائيلية» أن أكثر من 10 آلاف «إسرائيلي» أيدوا الحملة التي انطلقت يوم الأحد على الفيس بوك والتي تدعو إلى قتل فلسطيني كل ساعة حتى عودة المخطوفين «الإسرائيليين» الثلاثة.

وأشارت الصحيفة إلى «أن مجموعة من «الإسرائيليين» دشنوا صفحة على الفيسبوك تحت عنوان «تنفيذ عملية قتل كل ساعة حتى عودة المخطوفين اليهود»، وخلال ساعات دخل على هذه الصفحة أكثر من 10 آلاف «إسرائيلي» يؤيدون عملية القتل، وكتبوا «العودة للأخلاق اليهودية – وقتل «مخرب» كل ساعة حتى عودة المخطوفين اليهود».

وأضافت «معاريف»: «كتب مسؤول الصفحة رسالة موجهة لرئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، قال فيها «بدلاً من تحميل المسؤولية لمحمود عباس، عليك تحمل المسؤولية والقيام بالخطوة الوحيدة المتمثلة باغتيال فلسطيني كل ساعة حتى عودة المخطوفين»».

«يديعوت أحرونوت»: عملية خطف المستوطنين أول اختبار لحكومة نتنياهو

قال محلل الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرونوت الإسرائيلية» أليكس فيشمان: «إن قيام الجيش «الإسرائيلي» بحشد قوات برية في الضفة الغربية، لا يهدف إلى إنقاذ المخطوفين الثلاثة، لأنه لم يعثر حتى الآن على أثر للمخطوفين على رغم عمليات البحث التي تجري من بيت إلى بيت، وبالتالي يمكن القول بأن هذه العمليات هي في أحسن الأحوال عبارة عن تظاهرة قوة أمام الفلسطينيين، هدفها إيصال رسالة تهدئة للجمهور «الإسرائيلي».

ورأى فيشمان أنه «من السابق لأوانه تصوير عملية الاختطاف على أنها تنطوي على أهمية سياسية استراتيجية ستغيّر العلاقات بين «إسرائيل» والفلسطينيين، وما زال من غير الممكن حتى الآن معرفة كيف سينتهي هذا الحدث المتدحرج، إذ إن نهايته هي التي ستحدد أهمية عملية الاختطاف في المواجهة «الإسرائيلية» – الفلسطينية».

وأضاف المحلل: «أن السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، تبذل كل ما بوسعها وكل ما تسمح «إسرائيل» لها القيام به من أجل تقليص الضرر الذي لحق بالسلطة»، معتبراً «أن أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية مقابل الأجهزة «الإسرائيلية» يدل على أنها ستكون مسرورة بأن تنهي بنفسها هذه القضية وتعتقل الخاطفين، حتى لو اتضح أنهم ينتمون إلى حركة حماس».

وشدد فيشمان على أن «القضية تشكل الاختبار الكبير الأول من نوعه لـ حكومة بنيامين نتنياهو، واختباراً للمجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية الجديد، والذي يفترض أن تتخذ القرارات اللازمة والصائبة لإنهاء الأزمة من دون تحطيم المصالح «الإسرائيلية».

الانتخابات الأفغانية تحت الاحتلال: طالبان في المقدمة

■ عامر نعيم الياس*

تنطلق يوم السبت المقبل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الأفغانية الضامنة «لانتقال هادئ للسلطة التنفيذية!» بحسب صحيفة لوفيغارو الفرنسية، انتقال للسلطة من الرئيس حامد كرزاي إلى واحد من شخصين، الأول هو عبدالله عبدالله وزير خارجية كرزاي الأسبق والناطق السابق باسم أحمد شاه مسعود «أسد بانشير»، حيث حصل عبدالله على 45 في المئة من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات التي أجريت في الخامس من نيسان الماضي، وجاء في المركز الأول، ويتحالف عبدالله مع عبد الرسول سياف وغول آغا شيرازي، وهما من زعماء الحرب الذين قاتلوا السوفيات عام 1980، ويأملان في استلام مناصب وزارية في الحكومة التي سيشكلها عبدالله بعد فوزه في الانتخابات. أما الشخص الثاني فهو أشرف غاني وهو اقتصادي سابق في البنك الدولي وكان وزيراً للمالية في عهد الرئيس كرزاي، وحلّ في المرتبة الثانية بحصوله على 31 في المئة من أصوات الناخبين.

على وقع انسحاب الناتو بقيادة الولايات المتحدة من أفغانستان بحلول نهاية عام 2016 تجرى الانتخابات والبلاد تعاني من أزمات اقتصادية حادة، وانقسام دائم وفراغ أمني يساهم في استمرار التقسيم الجغرافي الراهن من حيث مناطق سيطرة الحكومة الأفغانية المحدودة، ومناطق سيطرة حركة طالبات الممتدة على غالبية الأراضي الأفغانية، فهل نحن أمام انتخابات لإخراج البلاد من مأزقها، أم أننا أمام انتخابات شكلية تفرز حكماً غير قادر على الصمود بعد الانسحاب الأميركي؟ ألا تميل صورة المشهد الأفغاني لمصلحة إدارة عملية تفاوضية مع طالبان وبالتالي فإن حكومة الانتخابات هي حكومة انتقالية بانتظار نتائج التفاوض الأميركي مع طالبان؟

إن الرئيس الأفغاني المقبل عليه أن يتعامل مع ملفات معقدة على رأسها ملف انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الأفغانية، وملف الحوار مع طالبان التي تعارض الانتخابات ولا تعترف بها وبنتائجها، والملف الاقتصادي لبلاد تعيش على المساعدات، ومن المعروف أن هذه الملفات تستوجب قبل كل شيء، أولاً توافقاً دولياً إقليمياً يؤمن عملية الانسحاب الآمن للأطلسي والولايات المتحدة، وثانياً اتفاقاً ولو ضمنياً مع حركة طالبان سواء لتأمين الانسحاب، أو لضمان صيغة ما من المشاركة في حكم البلاد بعد الانسحاب الأميركي، وثالثاً برنامجاً اقتصادياً يساعد على تجنيب البلاد ارتدادات الفقر وبحسب لوفيغارو الفرنسية فإن «كلا المرشحين الرئاسيين لا يملكون برنامجاً اقتصادياً واضحاً لمعالجة الأزمة التي تعيشها البلاد. وكان تقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2013 قد أوصى بتكثيف الاستثمار في الزراعة والمواد الخام فالبلاد لديها احتياطيات كبيرة من النحاس والليثيوم والغاز»، لكن هل تتوافر الشروط السابقة؟

لا يوجد حتى الآن أي مؤشر على وجود اتفاقات تساعد على تأمين الانسحاب الأميركي السلس من أفغانستان، فالتوتر يعد السمة البارزة في العلاقات الدولية في المرحلة الحالية، والفوضى الصفة الأبرز في وضع الإقليم من باكستان وأفغانستان وصولاً إلى العراق وسورية، وعند هذه النقطة يتخوف المراقبون من تكرار السيناريو العراقي في أفغانستان، فطالبان ليست طرفاً في الحكم ولا الانتخابات، لكنها طرف في استقرار أفغانستان وطرف تعامل معه واعترف به الرئيس أوباما في صفقة إطلاق سراح الجندي الأميركي مقابل خمسة من قادة الحركة في معتقل غوانتانامو، عملية تؤشر بكل وضوح إلى يقين الإدارة الأميركية بفشلها في بناء الدولة الأفغانية بشكلها الحالي، والحاجة إلى خطوات حسن النية مع طالبان لتأمين الانسحاب الأميركي من أفغانستان بحلول نهاية عام 2016، استنتاج نجده في صحيفة التايمز البريطانية التي رأت في مقال بعنوان «أفغانستان قد تتبع العراق» أنه وعلى رغم أن أفغانستان مختلفة عن العراق ونقاط ضعفها مغايرة أيضاً «إلا أن هناك خوفاً من أن يحدث في أفغانستان ما حدث في العراق، لو تكرر سيناريو انتخابات العراق 2011 في أفغانستان 2015». إن التخوف من تكرار السيناريو العراقي في أفغانستان ليس صدفةً، بل ناتج من توجه أميركي لاستتباب الفوضى في المنطقة نتيجة الفشل، فالامبراطورية تنكفئ في الإقليم، والانكفاء جاء نتيجة الكلف العالية، وعليه فإنه لا بأس من تربع اللادولة في المنطقة على صورة المشهد السياسي والجغرافي.

*كاتب سوري

أزمة العراق: تمويل الخلافة السنّيّة من السعودية وبوش وبلير خسرا الرهان

روبرت فيسك

بدأت نتائج أحدث مساهمة وحشية حصلت في تاريخ العالم بقيادة المملكة العربية السعودية، تتجلى معالمها بعد الهجوم البشع لحركة طالبان وأسامة بن لادن والخمسة عشر قتيلاً من بين التسعة عشر انتحارياً في أحداث 11 أيلول، الخلافة الإسلامية السنّيّة في العراق والشام، فاتحو الموصل وتكريت – والرقّة في سورية– وربما في بغداد، فضلاً عن الإذلال الممعن في مواقف كل من بوش وأوباما.

ها هي المناطق الممتدّة من حلب في شمال سورية إلى الحدود العراقية – الإيرانية، تُحكم بواسطة جهاديي المنطقة وغيرهم من المجموعات الناشطة الممولّة من الوهابيين السعوديين وحفنة من الكويتيين. لكن بعيداً من دور المملكة السعودية الفاضح في هذه الأزمة.

ما هي الروايات الأخرى المخيفة التي قد تخبئها لنا الأيام والأسابيع القليلة المقبلة؟

تتشابه قصتا كلّ من العراق وسورية – سياسياً عسكرياً وصحافياً: قائدان، أحدهما «شيعي» والآخر «علوي»، يحاربان لأجل بقاء نظامهما في مقابل جيش دوليّ «مسلم سنّي» يتنامى بشكل مخيف. وفي حين يدعم الأميركيون رئيس الوزراء البائس نوري المالكي وحكومته الشيعية المنتخبة في العراق، يطالبون هم أنفسهم بإسقاط نظام بشار الأسد في سورية، على رغم أن كلا الحاكمين هما الآن في مواجهة مسلّحة واحدة ضدّ المنتصرين في الموصل وتكريت.

قد تتحاشى قطر، من الآن فصاعداً دعم «الثوار» في سورية والعراق ضدّ الأنظمة الحاكمة، بسبب الخوف والكره العميق للأشقاء السعوديين السنّة والذين قد لا يتوانون عن اجتياح قطر إن هي أغضبتهم. وكلّنا يعلم يقيناً، مدى «القلق العميق» لدى لندن وواشنطن بسبب تنامي قوة المسلحين الإسلاميين– والخسارة الدامية والموت المؤلم الذي مُني به الأميركيون والبريطانيون في العراق. لكن لن يستشعر أحد مدى خطورة هذا «القلق العميق» مثل الشيعة في إيران، والأسد في سورية والمالكي في العراق، الذين سيولون عميق الاهتمام للأخبار الواردة من الموصل وتكريت وسيطرة «داعش» والأزمة العسكرية والسياسية الحالية هناك. وعندما يكسب الجيش السوري الرهان في الحرب الدائرة في سورية، سيقوم عشرات الآلاف من العراقيين بنقل مقارّ إقامتهم الى دمشق، سواء اختاروا المشاركة أو عدم المضي قدماً في بغداد.

لم يعُد أحد يهتمّ الآن بإحصاء عدد الذين قضوا في العراق منذ عام 2003، بسبب أوهام بوش وبلير. فقد دمّر هؤلاء نظام صدّام بحجة بناء عالم أفضل وأكثر أمناً، معلنين أن معركتهم في العراق هي جزءٌ لا يتجزأ من حربهم العملاقة ضدّ «الفاشية الإسلامية». حسناً لقد خسروا رهانهم هذا. ولنتذكر بأن الأميركيين الذين أحكموا سيطرتهم على الموصل لسحق المقاتلين الإسلاميين، وحاربوا من أجل الفلّوجة مرتين، وبعد أن عادت جيوش كل من بلير وبوش إلى ديارها معلنةً النصر، تقع هاتان المدينتان الآن في قبضة الجهاديين!!!

سيبقى أوباما مصرّاً على اعتبار المملكة العربية السعودية ممثلةً لـ«الاعتدال» في العالم العربي، على رغم أن عائلتها الحاكمة قد نشأت بناءً على قناعات وهابية لإسلاميين عراقيين وسوريين سنّة – وعلى رغم أن الملايين من دولاراتها تخصّص لتسليح المقاتلين. فها هي السعودية تقوم بتمويل الوحوش المنتشرة في الصحراء السورية من ناحية، وتمتّن علاقاتها مع القوى الغربية وتحميها– من ناحية أخرى.

علينا أن نتذكر أنه من المحتمل أن تكون محاولات المالكي العسكرية لاستعادة الموصل شرسة ودموية، كما فعل الأسد في استعادته السيطرة على المدن السورية المسلوبة منه. كذلك، فإن اللاجئين الهاربين من الموصل يخافون الانتقام الشيعي أكثر من خوفهم من ممارسات الجهاديين السنّة الذين أحكموا سيطرتهم على المدينة. سوف يُقال إنه علينا اعتبار «الخلافة» الجديدة المسلّحة «أمة إرهابية». فأبو محمد العدناني الناطق باسم «داعش» هو رجل ذكي، يحذّر من الغطرسة والجهل، وقد أمر جنوده بالتقدّم نحو بغداد، وربما تكون دمشق هدفه المقبل. في وقت نلحظ فيه أن «داعش» لا تتعرّض للمدنيين الهاربين من الموصل بأي سوء!!!

وأخيراً، سيُقال لنا أيضاً في المستقبل، أن هذه الحرب الطائفية هي حربٌ بين المسلمين، والمسلمين غير الطائفيين. لكن سيتمّ في النهاية تصدير الإرهاب إلى كلّ مكان، وستطاول أنيابه الأطراف كافة.

نقلاً عن «إندبندنت»

ترجمة: ليلى زيدان عبد الخالق